

والإشكال في اللغة والشيء في الوجود...
والاصوات ولو بلغ غاية الفصاحة والبلاغة وكان حالها بالنسبة إلى الحوادث
والنقصه فهو بالنسبة إلى تمام الالوهية الاعلى نقيضة عظيمة اذ فيه زليلتها
احدها رذيلة العدم الذي تجب الحروف والاصوات سابقا لاحقا ويستلزم حدوث
من انقص به واي نقيضة اعظم من نقيضة الحوادث الملزومة رتبة الافتقار
الدوام الثانيه رذيلة اليك الذي هو لانه الحروف والاصوات لانه كما استجاب
حرفين في آن واحده فضلا عن الكلمتين فضلا عن الكلام من نقيض المتكلم
بالحرف والصوت والجنس عز ان يدل على معلومات له في آن واحد بصفة
الكلام المركب من الحروف والاصوات فلو كان كلام مولانا جلد وعز بالحرف
والاصوات لزم زيادة حكم رذيلة الحوادث واصفا تعالى عن ذلك بالجنسية
التي هي اصل البنية عن الولاية على معلوماته التي لانهاية لها بصفة الكلام بل
وتلزم الجنسية عن الولاية به في آن واحد من معلوماته فاكش فقد ظهر
بهذا ان الكلام الذي يكون بالحروف والاصوات وما من بعينه من كلنا النفس
ملازمة للمعنى البتة فيستحيل انصاف مولانا جلد وعز بملئها وان الواصف
لمولانا جلد وعز بذلك مستندا إلى ان مثل ذلك الكلام في حقا كما ينبغي عند رذيلة
رذيلة قد وصفه بنقيضة عظيمة تعالى الله عنها علوا كبيرا ونظرو فذلك ان تعرف
ان نهيق الحميم وهو انها كما في حقا وكذا نباح الكلاب كما في حقا
فيشغل عن صفة كلامه بكون المفعول لم يسمع قط فقال هو مثل نهيق الحميم ونباح
الكلاب معتقدون ذلك وهو منها كما لا الامح من انصافها برذيلة
البتك لزم ان انصاف المالك بذكر كما ينبغي عنه رذيلة البتة من المعلوم ضرورة
ان الواصف للملك بمثل هذا قد استنقصه غاية الاستنقص ووصفه بافيع انباء
الكلاب بالنسبة الى نوعه الا تان وان لم يكن بجا بالنسبة الى نوع الحميم ونوع
الكلاب ولا تان كلاهما وان بلغ الغاية والحسن بالنسبة الى كلام الله تعالى اذ
بما لا يحصره من نهيق الحميم ونباح الكلاب بالنسبة الى اصح الكلام واعتربه اذ
الحوادث كلها لانها ضللتها لكونها بلا يقوم ببعضها من صفة نظرو كما يصح
ان يقوم بعينه من سائر ذوات الحوادث وانها مولانا جلد وعز الفاعل محض اختياره
بما لا يتصور في نفسه وحضرتها ماشا بما شاء من صفة نقص او كمال فاذا

كان حال بعضه...
تكليف يكون الحال فيمن يصف المولى العظيم الذي لا مثل له ولم يشرك شيئا...
فوحسن الالاف بمثل اوصاف الحوادث الناقصة التي هي كمال لا يبق بقا يصح
وهي انقص شيء وارذلة بالنسبة الى جلال المولى الكبريا كمالا وقد ورد عن موسى عليه
السلام واللعنة واللعن ان كان يبراد منه مجرد مجموعته من المناجات وسمع كلام الله تعالى مرة
ليلا يسمع كلام الناس فيموت من شدة فبحه وحشة حقيقته بالنسبة الى كلام الله
تعالى العيون المثل ولا يستطيع ان يسمع كلام الخلق حتى يتطو له المدة وينسبه الله
تعالى ما دان من لذة ذلك الاسماج لكلامه وقد نقل ابن عطاء الله عن ابن الاسم وكان
من اراد يوال انه رأه مرة في نومه حورا طلمته بنق نحو شهرين او ثلاثة اشهر لا يستطيع
ان يسمع كلاما الا تقيا فانتظر هذا الامر كيف صار كلام الناس بالنسبة الى كلام الحورا
الذي هو من جنس كلامهم اذ في واقع من صوت الحور والكلاب بالنسبة الى كلام الناس
او لا تجد من نقيضها صوت الحور والكلاب ولو سمعته اثر سامة افسح كلامه واعذبه
تكليف تكون نسبة كلام الخلق الى كلام الحورا الذي جلد وعز عن المثل في ذاته وصفاته
واقع له تبارك وتعالى باق الكلام واضع ص وافراد الصفات المعنوية واضع من
هذه شي يعني اذا عرفت كون هذا القدرة العانية العجز عن ممكن ما لزم ان يكون صفة
الصفة المعنوية الملزومة للقدرة وهو كونه تعالى قادرا على جميع الممكنات كونه
عاجزا عن ممكنها وهكذا كل صفة بمعنى فان صفتها ضد الصفة المعنوية اللازمة
لها وبالذات التوفيق ص واما الجايز في حقة تعالى فيفعل كلامه او تركه شي ما و في
من ذكره في حقة تعالى وما يستحيل ذكره في التمس الثالث وهو ما يجوز في حقة تعالى فذكر
ان الجايز في حقة تعالى هو فعل كلامه او تركه فذكر ذلك الثواب والعقاب وبعض
الانبياء عليهم السلام والامم والصلح والاصح للخلق لا يحسن ذلك شيء على الله تعالى لا
يستحيل اذ لو وجب على الله تعالى فعل الصلح والاصح للخلق كما نقوله المعتزلة لما وقعت
حكمة دنيا والاخرى ولا وضع تكليف بامر ولا نهي وذلك باطل بالمشاهدة وما يقدر
من الصالح فكذلك الحن والعلو ليق فانه تعالى قادر على افعال كذا المصالح بدون
مشقة حكمة او التكليف وايضا فليست تلك المصالح عامة في جميع المحققين والمكلفين
للقطع بان الحنة والتكليف في حق من ختم عليه بالكفر والعيان ذبا الله تعالى نعمة وتعريفها